

قواعد الاحكام

[468] المقصد السابع في متعلق الدعاوى المتعارضة وفيه فصول: الأول في دعوى الأملاك

لو تداعيا عينا في يدهما ولا بينة قضي لهما بها نصفين، وحلف كل لصاحبه. ولو نکلا قسمت بينهما بالسوية أيضا. ولو نکل أحدهما وحلف الآخر فهي للحالف. وإن أقام کل منهما بينة فکذلك ويقضى لكل منهما بما في يد صاحبه. ولو أقام أحدهما بينة قضي له بالجميع. ولو كانت العين في يد أحدهما قضي له بها إن لم تكن بينة، وعليه اليمين لصاحبه. ولو أقام کل منهما بينة فهي للخارج، وقيل (1): للداخل. ولو أقام الداخل بينة لم تسقط عنه اليمين. ولو أقام الخارج انتزعها. ولو كانت في يد ثالث حکم لمن يصدقه بعد اليمين منهما. ولو کذبهما معا اقرت في يده بعد أن يحلف لهما.

(1) وهو قول الشيخ في المبسوط: کتاب الدعاوى والبيانات ج 8 ص 258.
